مركـــز رواق بـغـــداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

تقدير موقف | تموز 2022,26

هل يستطيع العراق إستخدام الورقة الاقتصادية ضدَّ تركيا لحماية الأمن الوطنيّ ؟

دكتور عبد الكريم جابر آل عيسى/ جامعة القادسية / كلية الإدارة والإقتصاد

إنَّ الدفاع عن الأمن الوطنيّ والقوميّ لكلِّ دولة أو أمَّة يتمحور على أنْ تكون مكتفية ذاتيًا بقدر الإمكان , وأنْ تتجنب الاعتماد الكبير على الدِّول الأخرى حتى لو تمخض عن ذلك خسارة اقتصادية , وبلغ الأمر أنَّ (آدم سمث) المدافع البارز عن حرية التجارة قال ذات مرَّة (إنَّ الدفاع أكثر أهمِّيَّة من رخاء البلد) وهذا يعني أنَّه على البلد أنْ يكون قويًا من الناحية العسكرية حتى لو لم يكن مرفهًا اقتصاديًا ولا يمكن لأيَّة دولة أنْ تُحترم إذا كان دفاعها ضعيفًا ولا يمكن تطوير الصناعات المنتجة للسلع الدفاعية بدون حماية. أمّا يتعلق بالاقتصاد العراقيّ فإنَّه يواجه معضلة للخروج من حالة اقتصاد الحرب التي يعيشها منذ ثمانينات القرن المنصرم ولا مبالغة في القول إنَّه لا يزال يعيش هذه الحالة التي تعزَّزت بعد عامّ 2003 بعد أنْ تمّ تصميم نظام (سياسيّ - اقتصادي) غير ملائم لظروفه تحت رغبة القوى السِّياسيَّة الجديدة التي سعت من وراء هذا إلى الاستحواذ على ثروات البلد الهائلة تحت عناوين المظلومية المذهبيَّة والقوميَّة ممَّا أفقده الفرصة الحقيقية للتحوّل من النظام المركزي الشمولي إلى نظام قائم على أساس السوق كما جاء في الدّستور الجديد. ولم تنجح الحكومات المتعاقبة في إحداث تنويع اقتصادي أو رؤيَّة ونهج اقتصادي جديد للبناء الاقتصادي الراسخ سواء بالاعتماد الذاتي على الكوادر الوطنيَّة أم الاستفادة من المجتمع الدوليّ بعد تغيِّر النظام السِّياسيّ السابق , بل العكس تمامًا تمَّ التركيز على بناء القوى السِّياسيَّة نفسها وترك الدَّولة تواجّه سياسة الباب المفتوح التي أدَّت إلى خلق ظاهرة الإغراق التجاري التي تعيشها السوق العراقيَّة حاليًا وهو أمر كان سببًا في إخراج الصناعات العراقيَّة من المنافسة والتطور بعد دخول تلك الصناعات مرحلة اللاوفورات بسبب سياسات التوظيف الخاطئة والبيروقراطيَّة وخسارة

الكفاءات الوطنيَّة التي تمَّ إقصاؤها في مختلف القطّاعات الاقتصادية إلى جانب تقادم التكنلوجيا للصناعة الوطنيَّة.

وتأسيسًا على هذا أخذ العراق يعتمد كلّيًا على الخارج لسدِّ النقص في احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية بعد ارتفاع مستويات الدخل الفردي وتغيِّر مرونات الطلب السعرية الدخيلة للسلع الكمالية والترفيهية , بالاعتماد على الدّول المجاورة للعراق بدرجة كبيرة وبشكل خاصٍّ على إيران وتركيا اللتين تتنافسان في الاستحواذ على الأسواق العراقيَّة , والحقيقة تقول إذا ما أريد من الحكومة العراقيَّة اتخاذ الورقة الاقتصادية أداةً للوقوف في وجّه الاعتداءات التركيَّة على الأراضي العراقيَّة كذلك حرمان العراق من الحصص المائية التي تحدِّدها القوانين الدوليَّة لحماية حقوق الدِّول المتشاطئة لأنهار العابرة للحدود , فإنَّ تلك الورقة لا بدَّ من أنْ تستخدم في وجّه تلك الدّولتين معًا. وفي حسابات التجارة الخارجية تمثِّل كلٌّ من إيران وتركيا شركاء رئيسين للعراق بالاعتماد على العامل(الجيو- سياسيّ) الذي انعكس على قلّة تكاليف النقل والشحن والتأمين لجميع الأطراف وبالتالي إنَّ الجميع لا يريد أنْ يخسر تلك السمات تحت أيَّة ظروف قد تحصل , ومنها أنَّ مسألة اتخاذ سياسة حمائية مانعة تمامًا وخلق الحدود من قبل العراق هي عمليَّة باهظة التكاليف على المواطن العراقيّ في ظلِّ تدني إنتاجيَّة القطّاعات السلعية والخدمية الإنتاجيَّة للعراق وعلى الأقلِّ في الأجلين القصير والمتوسط بل الأكثر من هذا هل توجد إرادات وطنيَّة قادرة عن تنفيذ تلك السياسات. وهنا نطرح مجموعة من الأفكار التي في ضرورة اتباع موقف وطنيّ إزاء الشريك التجاري التركيّ للعراق في ضوء الاعتداء الإرهابيّ على المدنيين في شمال العراق , هنا لا بد من الإشارة إلى حجم التجارة بين البلدين فخلال عقدين ونصف من الزمن زادت الصادرات التركيَّة إلى العراق من 119 مليون دولار

عامّ 1995 إلى 9.14 مليار دولار عامّ 2020 وفي المقابل زادت الصادرات العراقيَّة إلى تركيا من 28.6 مليون دولار عامّ 1996 بعد البدء في تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء من قبل الأمم المتّحدة إلى 8.19 مليار دولار عامّ 2020. وفي المحصلة إنَّ صافي التجارة يصبُّ في صالح تركيا , وتتضِّح أهمِّيَّة الشريك دائمًا عند الوقوف على هيكل التجارة إذ تتّسم صادرات العراق إلى تركيا بهيمنة النفط الخام لحاجة تركيا الماسّة لمصادر الطاقة من النفط الخام والغاز الطبيعي، ولا توجد بدائل قريبة أو بعيدة للاستغناء عن العراق بوصفه مجهزًا لها من تلك المصادر , أمّا هيكل الصادرات التركيَّة للعراق فهي أكثر تنوعًا وتتصدر مجموعة المجوهرات والمعادن الثمينة المرتبة الأوّلى بقيمة 887 مليون دولار ثمّ القمح ومنتجاته بمبلغ 444 مليون دولار, وفي المرتبة الثالثة 335 مليون دولار وبنسب تبلغ نحو 9.7% و 8.86% و 3.67% حسب الترتيب للعامّ السابق , ويتضِّح من هيكل تلك الصادرات شدّة التنوع وهذا يعني اعتماد القطاعات الاستهلاكية والإنتاجيَّة على ما توفّره تركيا من السلع والمدخلات الأوليَّة للصناعة العراقيَّة. أمّا التجارة في الخدمات فقد مثّلت تركيا بعد عامّ 2003 بيئة استثمارية مناسبة للعراقيين للاستثمار في شراء العقارات وكذلك الوجهة السياحية والترفيهية ويقدَّر العدد بمئات السّياح العراقيين وبلغ نحو 700 ألف من العام الجاري بين إقامة دائمة ومؤقّتة.

ومن الجدير بالذكر أنْ تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا نوعًا من التجارة غير رسميّة لعدّة أسباب منها عمليات التهريب من خلال المنافذ الحدودية غير الرسميَّة بين الإقليم وتركيا , وكذلك التعامل بين المقيمين العراقيين والأتراك خارج الجهاز الرسميّ لكلتا الدّولتين إلى جانب صادرات الإقليم من الغاز الطبيعي والنفط الخام اللتين لا يعرف حجمها بالضبط , وتشير أقلُّ

التقديرات إلى أنْ حجم تلك المعاملات غير الرسميَّة نحو عشرة مليار دولار وهذا يعني أنَّ حجم التجارة الخارجية بين الطرفين يقترب من 30 مليار دولار سنويًا.

وهنا يطرح التساؤل الآتي في ظلِّ الأزمة المترتبة على القصف التركي الأخير على العراق من يستطيع أنْ يستخدم الورقة الاقتصادية ضدّ الطرف الآخر؟ بالتأكيد إنَّ العراق يمكنه فعل هذا استنادًا إلى طبيعة التنوع في هيكل الواردات العراقيَّة إلى تركيا في ظلِّ ما تمَّت الإشارة إليه من أسباب تتعلق بطبيعة الاقتصاد العراقيّ منذ عامّ 1980 إلى الوقت الحاضر, ويمكن للعراق اعتماد مجموعة من الحجج الاقتصادية وغير الاقتصادية لإيجاد ردٍّ وطنيّ مناسب, ومن تلك الحجج ما يأتي :

أوّلًا: استخدام التعرفة الكمركية أداةً لتصحيح الاختلال في معدّل التبادل التجاري ولا سيَّما على السلع الكمالية لمنع استيرادها تدريجيًا.

ثانيًا: العمل على ايجاد بدائل للواردات من تركيا ومن دول تنتج وتصدِّر مثل تلك السلع المستوردة وهنا يمكن أنْ تحلَّ محلها دول من شرق آسيا, كذلك العمل على إيجاد منافذ جديدة لتصدير النفط الخام العراقيّ , إذ يمثِّل ميناء جيهان التركيّ المنفذ الثاني بعد موانئ البصرة.

ثالثًا: العمل على تنويع الاقتصاد العراقيّ الذي يعتمد على نحو 99% من إيراداته الإجمالية على النفط الخام, فالتنويع يعمل على ضمان توفير السلع الاستهلاكية والإنتاجيَّة للموطنين, فالحماية التجارية تزيد من قدرة الدَّولة الإنتاجيَّة.

رابعًا: إخضاع جميع المنافذ الحدودية في الإقليم إلى مراقبة وسلطة الحكومة الاتحادية فهي الوحيدة التي تدخل من خلالها واردات العراق من الإقليم.

خامسًا: إنَّ الواجب الوطنيّ يحتِّم على كلِّ مواطن عراقيّ تفضيل السلع الوطنيَّة على السلع الأجنبية أو مقاطعة شرائها .

سادسًا: من الضروري جدًّا توحيد الرؤى السِّياسيَّة لنجاح سياسات الحماية التجارية لتحقيق أهداف الأمن الوطنيّ أو القوميّ في ظلِّ عالم تسوده صراعات اقتصادية وعسكرية وسياسيَّة من أجلِّ السيطرة والنفوذ والاستحواذ على دول هشَّة وغير مستقرّة مثل العراق, وعليه فالمطلوب العمل على بناء دفاع متين يعتمد على شبة الاكتفاء الذاتي على الأقلِّ.

مركـــز رواق بغـــداد

REWAQ BAGHDAD CENTER